الأمم المتحدة S/2016/565

مجلس الأمن

Distr.: General
22 June 2016
Arabic
Original: English

تقرير خاص مقدم من الأمين العام بشأن الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

١ - بموجب القرار ٢٢٨١ (٢٠١٦)، مدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة) حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦، وطلب إليّ إجراء استعراض استراتيجي بشأن البعثة لكي يكفل بالتشاور مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، تشكيل ولاية البعثة في المستقبل وتكييفها كما ينبغي مع بيئة بسط الاستقرار التي تعقب الفترة الانتقالية على نحو يدعم جهود بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وطلب إليّ المجلس أيضاً في القرار نفسه أن أقدم له توصياتي بحلول ٢٢ حزيران/يونيه. ويتضمن هذا التقرير نتائج الاستعراض الاستراتيجي وتوصيات بشأن ولاية البعثة في المستقبل.

ثانياً - معلومات أساسية

٢ - دارت أحدث حلقة من الأزمة التي طال أمدها في جمهورية أفريقيا الوسطى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ عندما زحف على بانغي ائتلاف سيليكا للمتمردين، وسيطر على العاصمة، وأطاح بالرئيس فرانسوا بوزيزي في آذار/مارس ٢٠١٣. واندلعت عقب ذلك أعمال عنف بين ائتلاف سيليكا وجماعات الدفاع الذاتي التي شكلت ميليشيات أنتي بالاكا، وأدت إلى عنف واسع النطاق بين الطوائف اتسم بطابع ديني ونشوء أزمة هائلة تتعلق بالحماية، بما في ذلك تشريد خمس السكان داخليا وإلى البلدان المجاورة. وواجه البلد انهيارا تاما للقانون والنظام، وانهارت مؤسسات الدولة التي كانت هشة أصلا انهيارا كاملا. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٤٩ (٢٠١٤) الذي طلب فيه إلي أن أدمِج

الرجاء إعادة استعمال الورق

مكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وجاء إنشاء البعثة في أعقاب البعثات التي نشرتها المنظمات دون الإقليمية والاتحاد الأفريقي، وساهمت جنبا إلى جنب مع أنشطة القوات الدولية الأخرى، ولا سيما قوات عملية سانغاريس الفرنسية، في حدوث تحسن نسبي في الحالة الأمنية.

٣ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، بادر رئيس الكونغو، دنيس ساسو نغيسو، إلى إطلاق عملية سياسية في برازافيل، بصفته الوسيط الذي عينته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وعُقدت مشاورات محلية على نطاق البلد في أوائل عام ٢٠١٥ وأعقبها عقد منتدى بانغي للمصالحة الوطنية في أيار/مايو ٢٠١٥. وفي أواخر عام ٢٠١٥ وأوائل عام ٢٠١٦، جرت انتخابات رئاسية وتشريعية اتسمت بالمصداقية وتمت في أجواء سلمية إلى حد كبير. وفي ٣٠ آذار/مارس، أدى فوستين أرشانج توادیرا القسم بوصفه رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، وانتهت بذلك عملية الانتقال السياسي التي استمرت سنتين.

ثالثاً - الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

٤ - بعد إنجاز عملية تحليل لهذا النزاع، أوفدت إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٧ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠١٦ بعثة لإجراء استعراض استراتيجي. واجتمع الفريق بطائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم الرئيس، ورئيس الوزراء سيمبلس سارانجي، وأعضاء الحكومة، ومكتب الجمعية الوطنية، وأعضاء بارزون في البرلمان ومرشحون رئاسيون سابقون، ومجموعات تابعة للمجتمع المدني والمنظمات النسائية، وممثلو السلك الدبلوماسي وأوساط المانحين، بما في ذلك فريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، والقيادة العليا لبعثة الأمم المتحدة والموظفون المدنيون والأفراد النظاميون؛ وفريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني. وزار الفريق بانغي، وزار أيضا بوار وكاغا باندورو.

ألف - النتائج الرئيسية للاستعراض الاستراتيجي

١ - الحالة السياسية والحالة في المنطقة دون الإقليمية

٥ - لا تزال تهيمن على الحالة السياسية تبعات الأحداث التي وقعت في عام ٢٠١٣. واتفق معظم المحاورين على أن البلد قد دخل في منعطف جديد بانتخاب الرئيس. وهناك

توقعات كبيرة بأن يقوم المسؤولون المنتخبون حديثا بالوفاء بوعودهم على الفور. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال البلد يستفيد من النوايا الحسنة التي بيديها المجتمع الدولي وسيظل في حاجة إليها. بيد أن المحاورين أكدوا أن التحديات لا تزال هائلة وأن قدرات الدولة منخفضة للغاية. وأكد الرئيس توادیرا في اجتماعه مع فريق الاستعراض أنه يمنح الأولوية المطلقة لمعالجة الحالة الأمنية، وشدد على ضرورة اتباع نهج شامل إزاء الجماعات المسلحة يشمل الحوار السياسي، وإصلاح قطاع الأمن، والمصالحة، إلى جانب تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وبذل الجهود لمكافحة الإفلات من العقاب. وشدد الرئيس أيضا على أهمية إتمام الدورة الانتخابية بتنظيم الانتخابات البلدية وانتخابات المقاطعات، التي أشار المحاورون إلى أنها يمكن أن تكون خطوة هامة نحو معالجة الثغرات في تحقيق نظام حوكمة يمثل الجميع ويتسم بالمسؤولية.

٦ - وبدأ الرئيس، عقب تسلم منصبه، الجولة الأولى من الحوار مع الجماعات المسلحة، بما فيها فصائل ائتلاف سيليكا السابق وميليشيات أنتي بالاكا. وفي ١٧ أيار/مايو، وجه إليّ رسالة يؤكد فيها تصميم حكومته على التصدي لجذور النزاع، بما في ذلك من خلال الحوار مع الجماعات المسلحة. وفي بيان صادر في ١٨ أيار/مايو، أبلغ الرئيس عن مناقشاته الأولية مع الجماعات المسلحة، وأفاد بأن عدة جماعات منها قد أكدت استعدادها للانخراط في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، في حين أن عددا آخر منها قد فرض شروطا مسبقة. وفي اليوم نفسه، عين الرئيس المرشح الرئاسي السابق جان ويليبيرو ساكو، بصفة وزير ومستشار خاص ومنسق لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية.

٢ - الديناميات الإقليمية ودون الإقليمية

٧ - أكد المحاورون أن الديناميات دون الإقليمية والعلاقات الثنائية بين جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة تظل ذات أهمية حيوية بالنسبة لمسار البلد في المستقبل. وتظل الديناميات في المنطقة دون الإقليمية مترابطة بشكل وثيق وتؤثر في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك ما يتصل بحدود البلد المليئة بالثغرات، والتنقل الرعوي الموسمي، وانتشار الأسلحة وأنشطة الجماعات المسلحة والأنشطة الإجرامية. وإن استقرار البلد في الأجل الطويل سيتوقف جزئيا على التكامل الإقليمي ودون الإقليمي لجمهورية أفريقيا الوسطى ومشاركة البلدان المجاورة مشاركة مستمرة في دعم البلد بطريقة بناءة.

٣ - الحالة الأمنية

٨ - إن استمرار وجود الجماعات المسلحة وغيرها من المفسدين المسلحين، فضلا عن العنف الطائفي ونقص القدرات لدى قوات الأمن الوطني، تشكل التحدي الأكثر إلحاحا وخطورة لاستقرار البلد. وتواصل الجماعات المسلحة وغيرها من المفسدين تهديد المدنيين، واختلاس الموارد الطبيعية واستغلالها بصورة غير مشروعة، وتقويض الأمن وسيادة القانون ومنع الحكومة من إمكانية الوصول إلى أجزاء كبيرة من البلد وبسط سلطتها عليها.

٩ - وانقسم ائتلاف سيليكا السابق إلى فصائل وأعاد تنظيم نفسه بعد أن كان قد حُلَّ رسميا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وتخضع الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى لسيطرة نور الدين آدم، الذي يشغل منصب النائب الأول لرئيس هذه الجماعة، التي ما زال يقودها على الأقل اسميا ميشيل جوتوديا، الرئيس السابق. ونبذت الجبهة توقيع ممثلها على اتفاق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن الذي جرى التفاوض عليه في منتدى بانغي ووُقّع عليه في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٥. وتمتد منطقة نفوذ الجبهة من مقاطعتي كوتو العليا وفاكاغا إلى مقاطعة نانا غريبيزي غربا.

١٠ - وتشمل الفصائل الأخرى التابعة لائتلاف سيليكا السابق التي لديها القدرة على زعزعة الاستقرار فصيل الاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى الذي يقع مقره في بامباري ويقوده علي داراسا الذي يدعي في جملة أمور أنه يحمي السكان الفولانيين، لا سيما في مقاطعتي كوتو السفلى وأواكا. أما الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى وهي حركة أصغر حجما شكّلها في تموز/يوليه ٢٠١٥ إدريس أحمد ومحمد الخطيم فهي تمارس نشاطها بصورة رئيسية في مقاطعتي كيمو - غريبينغوي وأوهام، ولكنها تشكل تهديدا لهيمنة الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى في أماكن أخرى. وثمة فصيل آخر من فصائل ائتلاف سيليكا السابق، وهو التجمع الوطني من أجل تجديد جمهورية أفريقيا الوسطى بزعامة جوزيف زونديكو، ويمارس نشاطه في بامباري. وتشمل الفصائل الأخرى المرتبطة بوشائج ضعيفة بائتلاف سيليكا السابق الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة عبد الله مسكين، وفصيل العودة والمطالبة وإعادة التأهيل ("3R")، الذي يدعي أنه يدافع عن الفولانيين. ويتحكم كل فصيل من هذه الفصائل بأنشطة اقتصادية هامة في منطقة عملياته، بما في ذلك تعدين الذهب والماس بطرق غير مشروعة.

١١ - وأبلغ المحاورون بزيادة الأنشطة العنيفة في مقاطعتي كوتو العليا ومبومو، التي كانت تعزى في أحيان كثيرة إلى جيش الرب للمقاومة، حيث أبلغ عن أكثر من ٢٩٠ حالة اختطاف في الفترة بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل، من بينهم ٦٠ طفلا. وأنشئ في

هذه المناطق عدد من مجموعات الدفاع الذاتي ردا على هجمات جيش الرب للمقاومة التي أبلغ عنها، واستخدمت هذه المجموعات أساليب مماثلة في بعض الأحيان. وفي ٢٠ أيار/مايو، أعلنت أوغندا عن اعتزامها سحب قواتها من فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٢ - وما تزال ميليشيات أنتي بالاكا والجماعات التابعة لها موجودة في جميع أجزاء المناطق الغربية والوسطى من البلاد. ولدى العديد منها مشاريع إجرامية محلية متعلقة بالوصول إلى أنشطة التعدين والمحاور النهرية أو الطرق و/أو قطعان الماشية، على الرغم من أن بعضها يحافظ على صلات مع قادة ميليشيات أنتي بالاكا الموجودين في بانغي. وتتواصل الاشتباكات بين ميليشيات أنتي بالاكا وفصائل ائتلاف سيليكا السابق، وتحدث غالبية هذه الاشتباكات في مناطق بامباري وكاغا باندورو.

١٣ - وفي ضوء ذلك، لاحظ فريق الاستعراض الاستراتيجي الجهود المتواصلة الرامية إلى نشر قدرات إضافية لتعزيز البعثة، بما في ذلك النشر المزمع لقوة الرد السريع. وأُبلغ فريق الاستعراض أيضاً بأن من المقرر سحب قوات سانغاريس الفرنسية من جمهورية أفريقيا الوسطى بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

٤ - حماية المدنيين وحقوق الإنسان والحالة الإنسانية

حماية المدنيين

١٤ - رغم أن الحالة قد تحسنت منذ عام ٢٠١٣، لا يزال المدنيون معرضين لخطر شديد، وبشكل رئيسي في وسط البلد، ولا سيما في بامباري وندييلي، وفي مثلث بوسانغوا - باتانغافو - كاغا باندورو. والشواغل المتعلقة بالحماية مرتفعة أيضاً في الشمال الغربي، ولا سيما في مناطق بوكارانغا وباوا بسبب وجود ميليشيات أنتي بالاكا وجماعات مسلحة محلية أخرى. ورغم تحسن حرية التنقل، فإن استمرار وجود جيوب تضم أبناء الأقليات (انظر الفقرة ١٦) في المناطق الغربية وفي بانغي يشير إلى استمرار التهديدات المحدقة بالمدنيين ويؤثر سلباً في احتمال عودة السكان. وفي الشرق، حيث أبرز فصائل ائتلاف سيليكا السابق وجماعات مسلحة أخرى تتنافس على السيطرة على الأراضي، تثور شواغل متعلقة بالحماية فيما يخص الاتجار بالأحياء البرية والتجارة غير المشروعة بالموارد الطبيعية، في حين تشهد مقاطعتا كوتو العليا ومبومو أعدادا متزايدة من عمليات الاختطاف وشواغل أخرى متعلقة بالحماية مرتبطة بأنباء تفيد بوجود جيش الرب للمقاومة وجماعات الدفاع الذاتي.

حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال

١٥ - طرأ خلال فترة الانتخابات الرئاسية والتشريعية انخفاض ملحوظ في عدد الانتهاكات الواسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الجماعات المسلحة. ومع ذلك، تتواصل الاعتداءات والانتهاكات الماسة بحقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة، ولا سيما في بامباري وكاغا باندورو وندیلي، وكذلك في الشمال الغربي وبعض المناطق في الشرق. وتواصل فصائل ائتلاف سيليكا السابق وميليشات أنتي بالاكا ارتكاب أعمال القتل؛ والجرح؛ والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة؛ والابتزاز؛ والنهب؛ وتدمير الممتلكات أو الاستيلاء عليها. وتم توثيق تزايد انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن الحكومية، وبخاصة عناصر من القوات المسلحة والدرك والشرطة والمكتب المركزي لقمع اللصوصية، بما يشمل عمليات القتل خارج نطاق القضاء، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية. ويتواصل ورود تقارير تشير إلى أن مرتكبي الاعتداءات والانتهاكات الماسة بحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، يتمتعون بالإفلات التام من العقاب. وتم إعداد مشروع قانون لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وهو معروض على الحكومة للنظر فيه. ويظل العنف الجنسي المتصل بالنزاعات أحد الشواغل الرئيسية، وما زال الإبلاغ عنه متدنيا جداً. ولم تلتزم الجماعات المسلحة التزاما رسميا بمعالجة هذه الحالة حتى الآن. وقد خفّت إلى حد كبير أنشطة تجنيد واستخدام الأطفال من قبل الجماعات المسلحة، على الرغم من عدم تنفيذ ما أعلن عنه في منتدى بانغي من التزامات بفصل الأطفال عن الجماعات المسلحة. ولا يزال الأطفال يقعون ضحايا لاعتداءات وانتهاكات جسيمة ترتكبها الجماعات المسلحة. ومنذ عام ٢٠١٣، ازدادت الاعتداءات الخطيرة المرتكبة ضد الأشخاص المتهمين بممارسة السحر، ومعظمهم من المسنين والنساء والأطفال.

الحالة الإنسانية

١٦ - لا يزال نصف السكان يواجهون احتياجات إنسانية حادة. ولا يزال ما يقرب من خمس السكان مشردين، مع وجود أكثر من ٠٠٠ ٤١٨ مشرد داخليا، من بينهم أكثر من ٠٠٠ ١٨٥ شخص يعيشون في نحو ١٠٠ موقع وهم معرضون فيها لتهديدات أمنية، بما في ذلك تسلل الجماعات المسلحة. ولا يزال أكثر من ٠٠٠ ٣٦ شخص من أبناء الأقليات معرضين للخطر في جيوب تقع في بيربيراتي، وبودا، وبوار، وكارنو، وديكوا، وحي PK5/بانغي، ويالوكي، ولا يوجد أي حل مستدام لحمايتهم. ولا يزال نحو ٥٠٠ ٤٨٢ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى موجودين في بلدان مجاورة.

١٧ - وتتواصل حالات النزوح الجديدة من جراء الاعتداءات والأعمال العدائية بين الجماعات المسلحة، ولا سيما في مقاطعات باميغي - بانغوران، وكوتو العليا، ومبومو العليا، وأوهام، وأوهام - بيندي. وتظل إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين إليها محدودة بسبب التحديات اللوجستية والأمنية. وفي الشرق، أدت زيادة الهجمات إلى تقييد إيصال المساعدات الإنسانية. وعلى الرغم من عودة بعض المشردين داخليا، لم تتوفر بعد شروط العودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة. وتستضيف جمهورية أفريقيا الوسطى ٧ ٦٦٤ من اللاجئين وطالبي اللجوء معظمهم من تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. وبالإضافة إلى ذلك، وصل في الآونة الأخيرة إلى بامبوتي نحو ١٠ ٥٠٠ لاجئ من جنوب السودان. وعلى الرغم من أن المساعدة الإنسانية لا تزال تمثل شريان الحياة بالنسبة لنصف عدد السكان، فإن خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦ التي تتطلب مبلغ ٥٣١,٥ مليون دولار لم تموّل سوى بنسبة ١٢ في المائة حتى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٥ - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإصلاح قطاع الأمن

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن

١٨ - أشار الرئيس توادیرا إلى أن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن يشكل أحد أولوياته القصوى وذكر أنه شرع في حوار في هذا الصدد مع الجماعات المسلحة. وللانخراط في هذه العملية، فرضت بعض الجماعات المسلحة شروطا مسبقة تتمثل في تسوية مظالمها، بما في ذلك المشاركة في العمليات والمؤسسات الحكومية، والاندماج في أجهزة الأمن الداخلي وقوات الدفاع، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة الشمالية الشرقية. وفي انتظار وضع برنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، تعمل بعثة الأمم المتحدة على تنفيذ مشاريع تمهيدية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج استنادا إلى المادة ٤ من اتفاق نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن المتعلق بمبادئ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن والدمج في القوات النظامية، الموقع في منتدى بانغي. وشارك أكثر من ٨٠٠ ٢ مقاتل، من بينهم ٤١٣ امرأة، في هذه المشاريع التي تتطلب الكثير من العمل في ستة مواقع ذات أولوية. وأُطلقت في بانغي وباوا مشاريع مجتمعية للحد من العنف تستهدف أعضاء الجماعات المسلحة الذين لا يستوفون معايير الأهلية المطلوبة للمشاركة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن.

إصلاح قطاع الأمن – حالة القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى

١٩ – أعلن الرئيس عن عزمه على تحويل القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى من ”قوة ضاربة“ إلى ”قوة حامية“، أي إلى جيش مهني شامل للجميع يضم هياكل واضحة للقيادة والتحكم. ولا تزال القوات المسلحة خاضعة بشكل رئيسي لهيمنة ثلاث مجموعات إثنية مسيحية، ولا يزال قطاع الدفاع مكتظا بالموظفين، بوجود ٣٠٠ ٨ شخص مسجلين في كشوف المرتبات، ويستهلك ربع النفقات العامة. وخلال الفترة الانتقالية، سُجّل ٣٠٠ ٧ جندي في قاعدة بيانات بيومترية وخضع أكثر من ٠٠٠ ٣ من أفراد القوات المسلحة إلى عملية تحقق مبسطة. وبدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية الاستشارية في جمهورية أفريقيا الوسطى جرت عملية إعادة تنظيم جزئية لوزارة الدفاع ومقر الدفاع.

٢٠ – وعلى الرغم من قيام السلطة الانتقالية بوضع مشروع سياسة أمنية وطنية، فإن الأدوار والمسؤوليات بين القوات المسلحة ومؤسسات الأمن الداخلي لم تحدد بعدُ. وزادت الحالة تعقيداً على إثر نشر القوات المسلحة في الآونة الأخيرة للاضطلاع بواجبات إنفاذ القانون في بانغي. وأطر السياسات العامة غير موجودة أو عفا عليها الزمن، في حين أن الرقابة المدنية الديمقراطية على الوكالات الأمنية ضعيفة. وكذلك فإن عدم وجود سلطة رقابة مدنية مكرسة لتنظيم أنشطة إدارة الأسلحة والذخيرة قد ساهم أيضا في تدفق الأسلحة بشكل غير قانوني.

٦ – بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

٢١ – منذ عام ٢٠١٣، أُعيد نشر ١٤ حاكم مقاطعة و ٧١ من نواب حكام المقاطعات و ١٧٦ عمدة عينتهم السلطة الانتقالية، وتلقوا تدريبا أساسيا، بدعم من الشركاء. وأُعيد أيضا نشر ما مجموعه أربعمائة من موظفي الخدمة المدنية، معظمهم من قطاع التعليم، قبل الانتخابات، ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، مولت البعثة تأهيل ٨٠ مبنى إدارياً من خلال مشاريع الأثر السريع. ولاحظ المحاورون أن معظم موظفي الخدمة المدنية الذين تم نشرهم يحتاجون إلى تدريب متخصص، في حين أن آليات المساءلة غائبة إلى حد كبير. والعديد من موظفي الخدمة المدنية المنتدبين إلى المقاطعات يعودون في نهاية المطاف إلى بانغي، بينما يواصلون تلقي المرتبات. وما زالت الدولة تؤدي دورا هامشيا في تقديم الخدمات الاجتماعية، ولا سيما في قطاع الصحة.

الشرطة

٢٢ - أقر الرئيس وعدد آخر من المحاورين، بمن فيهم عدد من الشركاء، بأهمية تعزيز جهازي الشرطة والدرك، اللذين يعانيان من نقص في الموظفين وفي التمويل. ولم ينشر خارج بانغي سوى ٨٠٠ ضابط من أصل ٧٠٠ ٣ من ضباط الشرطة والدرك المسجلين. وتعتبر نسبة الشرطة إلى المواطنين البالغة ١ إلى ٢٥٠ ١ منخفضة جدا. وهناك ارتفاع في معدل شيخوخة الضباط مع عدم وجود نظام معاشات تقاعدية ذي طابع مؤسسي، ويشكل التأخر في دفع المرتبات أمرا شائعا. ولم تجرِ أي حملة أي تجنيد للشرطة أو الدرك منذ عام ٢٠١٠، ولم يتقاعد أحد منذ عام ٢٠٠٥. وقد وُضع مشروع خطة خمسية للتنمية وبناء القدرات بدعم من البعثة.

العدالة

٢٣ - توقفت المحاكم العادية في البلد وعددها ٢٨ محكمة، والقضاة وعددهم ١٦٢ قاضيا عن العمل بصورة فعلية في أعقاب أحداث عام ٢٠١٣. ومنذ ذلك الحين، أعيد نشر القضاة إلى ٢٣ محكمة في بانغي وفي جميع أنحاء البلد بدعم من البعثة. وقد استأنفت المحاكم في بانغي عملها، بما في ذلك عقد أول جلسات لمحاكمات جنائية منذ عام ٢٠١٠. ولا يزال القضاة المعينون في أجزاء من البلد تقع تحت نفوذ الجماعات المسلحة موجودين في بانغي.

٢٤ - ولا تزال السلطات الوطنية تجد صعوبة في التحقيق في الجرائم الخطيرة وملاحقة مرتكبيها. ويقدر أن ٧٠ في المائة من القضايا الجنائية ينظر فيها قضاة لم يتلقوا تدريبا مهنيا كافيا، ويعزى ذلك جزئيا إلى افتقار المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء إلى المناهج التدريبية والمدربين المهرة. ويفتقر المجلس الأعلى للقضاء والمفتشية العامة للخدمات القضائية إلى الموارد اللازمة، في حين أن التشريعات ذات الصلة لا تضمن استقلال السلطة القضائية. وقد تم الإبلاغ عن تهديدات تعرض لها القضاة وأسرهم، ولا يوجد أي نظام لحماية الضحايا والشهود. ولا يزال تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة يشكل ضرورة طارئة بالنظر إلى عجز نظام العدالة الوطني عن البت في الجرائم الخطيرة. وتدعم البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي انتقاء القضاة الدوليين والوطنيين لهذه المحكمة ونشرهم وتقديم الدعم إليهم.

الإصلاحيات

٢٥ - كانت دائرة السجون متخلفة قبل عام ٢٠١٣، وهي لا تكاد تقوى على أداء مهامها. وعلى الرغم من تعيين مديرين لجميع السجون البالغ عددها ٣٨ سجنا، ليس هناك سوى سبعة مرافق تؤوي سجناء وأحد عشر مرفقا فيها موظفون. وتكثر حالات الهروب من

السجون، والهياكل الأساسية متداعية إلى حد كبير، وميزانية الغذاء غير كافية على الإطلاق. وعلى الرغم من وجود تشريعات تنص على الإدارة المدنية للسجون، هناك أقل من ٦٠ موظفا مدنيا من موظفي السجون، ثمانية منهم فقط مدربون في مجال أمن السجون. وتقوم القوات المسلحة حاليا بسد الثغرة الأمنية في السجون، بما في ذلك في بانغي.

٧ - الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي

٢٦ - في عام ٢٠١٢، صنفت جمهورية أفريقيا الوسطى في المرتبة ١٨٠ من بين ١٨٧ بلدا على مؤشر التنمية البشرية. وفي عام ٢٠١٣، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٧ في المائة في أعقاب الأزمة، وفي السنتين التاليتين مول المانحون ميزانية الحكومة بكاملها تقريبا. غير أن الإيرادات الوطنية بدأت بالارتفاع في عام ٢٠١٥ وبلغت نحو ١٠٠ مليون دولار، بعد أن كانت قد انخفضت إلى ٢٤ مليون دولار في عام ٢٠١٣. وتعززت هذه الزيادة بفضل الانتعاش المتواضع في القطاعات الرئيسية في أوائل عام ٢٠١٥، ودعمها تنفيذ إصلاحات إدارة المالية العامة، بما في ذلك من خلال وكالة المحاسبة المركزية للخزانة. وعلى الرغم من ذلك التطور، تجاوزت النفقات الإيرادات المتوقعة في عام ٢٠١٥، في حين تبع ٣٠ في المائة فقط من الإنفاق الحكومي الإجراءات العادية. ويتوقع وجود فجوة في الميزانية قدرها ١٧ مليون دولار في الربع الثاني من عام ٢٠١٦.

٢٧ - وأدركت السلطات الوطنية الحاجة إلى إرساء أسس للربط بين الجهود الإنسانية وجهود الإنعاش والتنمية، وذلك من خلال وضع خطة ذات أولوية للانتعاش الاجتماعي والاقتصادي. ومن أجل دعم الأعمال التحضيرية لمؤتمر المانحين والمستثمرين المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في بروكسل، أوفدت في الفترة من ١٠ إلى ١٧ أيار/مايو بعثة استطلاعية مشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي توصلت إلى اتفاق مع الحكومة على أهداف ونطاق ونهج تقييم مشترك لبناء السلام والانتعاش ستقوده الحكومة بمساعدة الشركاء بهدف تحديد أولويات الاحتياجات على صعيد ركائز التنمية والسياسات والأمن. وستُعرض الاستراتيجية في مؤتمر بروكسل، وستكون بمثابة إطار لتوجيه الدعم والتمويل من جانب الحكومة وشركائها على مدى فترة خمس سنوات.

٨ - الاعتبارات المتعلقة بالدعم

٢٨ - لا تزال إدارة عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في بلد غير ساحلي تزيد مساحته عن ٦٢٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع تمثل تحديا كبيرا، وما زالت البعثة تعمل على بلوغ كامل قدرتها التشغيلية. ويشكل طريق الإمداد الرئيسي من دولا إلى بانغي شريان

الحياة للبلد وللبعثة والشركاء الإنسانيين والإنمائيين، ويتعين تأمينه على الدوام. كما أنه معرض للازدحام. ونتيجة لذلك، يمكن أن يستغرق نقل الشحنات عبر هذا الطريق مدة تتراوح بين ٢٠ و ٤٠ يوما. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الحكومة فرض ضرائب على جميع السلع المستوردة للبعثة. وشبكة الهياكل الأساسية مختلة للغاية، لا سيما في شرق البلد. وموسم الأمطار يجعل الطرق غير سالكة لمدة ستة أشهر في السنة، مما يجعل الوصول متعذرا إلى الشرق والشمال والجنوب الشرقي إلا عن طريق الجو خلال هذه الفترة. وتؤدي الرياح القوية وكثرة الغبار، فضلا عن ندرة وجود مهابط طائرات مرممة على نحو سليم، إلى جعل أغلبية المطارات غير قادرة على أن تؤدي وظائفها بالكامل بعد غروب الشمس.

٢٩ - وقد أثرت أزمة عام ٢٠١٣ على التجارة المحلية والنظم المصرفية، والفرصُ المتاحة للاستعانة بمصادر خارجية محدودة للغاية. وعند توافر مقدمي خدمات من خارج البلد، فإن تكاليفهم تكون باهظة. أما مقدمو خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فلا يمكن التعويل عليهم. بيد أن ترتيبات النقل التجاري أصبحت في الآونة الأخيرة أكثر يسرا، وأصبح وسطاء الجمارك متوافرون الآن لتيسير حركة البضائع إلى البلد. وقد أعاقت التحديات المتعلقة برأس المال البشري في البلد أيضا تعيين موظفين وطنيين.

باء - توصيات الاستعراض الاستراتيجي

١ - الغاية النهائية والمهام ذات الأولوية والهدف الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

٣٠ - استنادا إلى الدروس المستفادة من العمليات السابقة لنشر قوات حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، قدّر الاستعراض أن الغاية النهائية لوجود الأمم المتحدة لحفظ السلام ستكون بلوغ الشروط الدنيا المطلوبة لتجنب الانتكاس إلى حالة النزاع عقب انسحاب قوات الأمم المتحدة وشرطتها. وسوف تتحقق الغاية النهائية من خلال أهداف مترابطة وشاملة ومرتبطة بالعملية السياسية وبناء المؤسسات؛ وأمن المدنيين وحمايتهم؛ وحقوق الإنسان والعدالة؛ إضافة إلى الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي والتنمية.

٣١ - ومن أجل تحقيق هذه الغاية النهائية، ستحتاج البعثة إلى مواصلة جعل حماية المدنيين إحدى المهام الرئيسية، في حدود قدراتها وفي مناطق انتشارها. وستشمل المهام الرئيسية الأخرى تيسير تهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق وبقيادة مدنية، والعودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة للمشردين داخليا واللاجئين وإدماجهم محليا أو إعادة توطينهم، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية. وسيستمر

دعم تنفيذ الولاية من خلال الامتثال على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمبادرة ”حقوق الإنسان أولا“.

٣٢ - وإذ يؤكد الاستعراض من جديد استمرار هذه المهام ذات الأولوية، فإنه يسعى إلى تحديد هدف استراتيجي من شأنه أن يدفع البعثة بأقصى قدر من الفعالية صوب تحقيق غايتها النهائية المقترحة. ويوصى بأن يكون الهدف الاستراتيجي للبعثة خلال السنتين أو الثلاث القادمة هو دعم الخفض المستدام لوجود الجماعات المسلحة من خلال نهج شامل. ومن خلال التركيز على هذا الهدف الاستراتيجي وإعطاء أولوية للأنشطة الرامية إلى إحراز تقدم نحو تحقيقه، ستسهم البعثة في إيجاد بيئة أكثر أمنا للمدنيين؛ وتنمية دولة مسؤولة ومتجاوبة وقادرة على توفير الخدمات الأساسية؛ وإيجاد مناخ أكثر ملاءمة لحماية حقوق الإنسان يفضي على نحو متزايد إلى مكافحة الإفلات من العقاب؛ والمصالحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢ - الأنشطة ذات الأولوية الموصى بها

٣٣ - يوصى بأن تسعى البعثة إلى تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي عن طريق اتباع نهج ثلاثي الأبعاد يتسم بالشمول والمرونة.

دعم العملية السياسية، والحكم الخاضع للمساءلة والمتسم بالشمول والشفافية، واستمرار بسط السلطة المسؤولة للدولة

٣٤ - ستستفيد البعثة استفادة كاملة من مساعيها الحميدة وخبرتها التقنية لدعم استمرار العملية التي بدأها الرئيس مع الجماعات المسلحة، بهدف توسيع نطاق العملية السياسية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وسينطوي ذلك على دعم الحكومة في تعاونها مع البلدان المجاورة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي، بالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

٣٥ - وسوف تقدم البعثة الدعم إلى الحكومة في توسيع الفضاء السياسي، بسبل منها دعم الجهود الرامية إلى التصدي للتهميش والمظالم المحلية. وستقوم أيضا بتمكين التوصل في نهاية المطاف إلى عملية لامركزية عن طريق تقديم الدعم التقني واللوجستي والأمني لإجراء انتخابات محلية، لا سيما المساعدة التقنية مثل وضع التشريعات الأساسية. وبناء على طلب من السلطة الوطنية للانتخابات للحصول على هذا الدعم، ستضطلع الأمم المتحدة ببعثة لتقييم الانتخابات من أجل تحديد طرائق أي دعم من هذا القبيل وطبيعته ونطاقه وحجمه، تمشيا مع مبادئ الاعتماد على الذات والاستدامة. وستدعم البعثة أيضا تعزيز الحوكمة

الشاملة للجميع عن طريق تشجيع مشاركة السكان في اتخاذ القرارات الإنمائية المحلية، بما في ذلك عن طريق التعاون مع مجموعات المجتمع المدني والأحزاب السياسية. وسيولى اهتمام خاص لدعم مشاركة النساء والشباب في عمليات صنع القرار السياسي.

٣٦ - وستعزز البعثة الحكم المسؤول والشفاف عن طريق القيام، بالتنسيق مع الشركاء، بدعم الجمعية الوطنية في مهامها الرقابية والتشريعية. وستعزز البعثة أيضا إصلاح مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية الرئيسية، بوسائل من بينها مواصلة استخدام مساعيها الحميدة للدعوة إلى إجراء إصلاحات حاسمة، إضافة إلى إنشاء مؤسسات وطنية قوية لحقوق الإنسان. ويوصى كذلك بأن تقوم البعثة، بالتنسيق مع الشركاء، بإيفاد خبراء إلى الوزارات الرئيسية من أجل المساعدة في وضع خطط وطنية للتأهيل المهني ونشر ضباط الشرطة والموظفين القضائيين وضباط السجون وموظفي الإدارة الإقليمية وغيرهم.

٣٧ - وستواصل البعثة دعم بسط سلطة الدولة لزيادة فعاليتها وقدرتها على الاستجابة للاحتياجات المحلية، بما في ذلك تعزيز مبادئ المساواة ومراعاة الاعتبارات الجنسانية. بيد أنه بالنظر إلى اتساع نطاق الاحتياجات ومداها، ستعطي البعثة الأولوية لتقديم المشورة التقنية إلى وزارات حكومية مختارة على الصعيد الوطني، بما في ذلك وزارة العدل ووزارة الداخلية والأمن العام والإدارة الإقليمية، وكذلك إلى الإدارات المحلية من خلال وجودها الميداني الحالي. ويوصى بأن توفر بعثة الأمم المتحدة التوجيه للسلطات المحلية في المناطق ذات الأولوية، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الشركاء، من أجل تعزيز الثقة في أوساط المجتمعات المحلية بالإنصاف في تقديم الخدمات الحكومية. ويوصى أيضا بأن تواصل البعثة دعم نشر سلطات الإدارة الإقليمية وسيادة القانون في المواقع ذات الأولوية، بوسائل منها تحديد الاحتياجات والتدريب لتوفير الحد الأدنى من الخدمات الإدارية والقضائية في هذه المناطق ذات الأولوية.

٣٨ - ويوصى بأن تضطلع البعثة بدور قيادي في دعم الحكومة في إصلاح وتطوير الشرطة والدرك، بدعم من الجهات المانحة وفريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك من خلال جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون المتصلة بمجالات الشرطة والعدالة والسجون في حالات ما بعد النزاع وغيرها من حالات الأزمات. وستواصل البعثة دعم استعراض مشروع خطة بناء قدرات الشرطة والدرك وتطويرهما، ودعم الجهود المبذولة لبناء قدرات وحدات الشرطة والدرك الحالية لتولي مسؤولياتها في مجال القانون والنظام، بما في ذلك واجبات الحراسة الثابتة والحماية في بانغي التي تضطلع بها حاليا البعثة. وستواصل البعثة أيضا تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشرطة والدرك. وبالإضافة إلى ذلك، فبمجرد ترميم أكاديمية

الشرطة/الدرك من خلال البرنامج المشترك بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ورهنا بقدرة الحكومة على تمويل مدفوعات نهاية الخدمة والمعاشات التقاعدية لأفراد الشرطة والدرك المؤهلين للتقاعد في عام ٢٠١٦، ستقدم البعثة الدعم في عملية اختيار ما لا يقل عن ٥٠٠ من أفراد الشرطة والدرك الجدد وتعيينهم وإخضاعهم لفرز محدد الأهداف وتدريبهم في الأشهر الـ ١٢ إلى الـ ١٨ المقبلة، مع مراعاة الحاجة إلى تشجيع توظيف النساء، والامتثال تام لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وسيُستكمل هذا التدريب بتعزيز تقاسم أماكن عمل البعثة والشرطة والدرك الوطنيين في المناطق ذات الأولوية المتفق عليها، بما في ذلك كجزء من نشر الإدارة الإقليمية وغيرها من سلطات سيادة القانون. وتبذل الجهود أيضا لإشراك الجهات المانحة والشركاء الآخرين في تقديم المزيد من الدعم في المجالين الرئيسيين المتعلقين بإصلاح الشرطة والدرك.

٣٩ - وستدعم البعثة توحيد هياكل الإدارة والمساءلة في قطاع العدالة، ولا سيما المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل، إضافة إلى تدريب الموظفين القضائيين على المستوى الوطني عن طريق المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء. وستواصل أيضا دعم وتوجيه الجهات القضائية الوطنية الفاعلة المنشورة تدريجيا في المناطق ذات الأولوية للتمكين من تقديم خدمات العدالة الأساسية، بما في ذلك ضمان أن تكون الخدمات متاحة للنساء والأطفال، وزيادة القدرات المحلية على معالجة القضايا الجنائية، ولا سيما عن طريق دعم المحاكمات الجنائية، إضافة إلى الخدمات الإدارية الأساسية مثل شهادات الميلاد. وعندما يتعذر نشر السلطات القضائية، يوصى بأن تقوم البعثة، في جملة أمور، بتوجيه ودعم القضاة المخصصين لتلك المقاطعات والذين يعملون حاليا في بانغي، مع إصدار أوامر بإلقاء القبض ومعالجة القضايا الجنائية المرفوعة على الأشخاص المعتقلين في إطار ولاية التدابير المؤقتة العاجلة.

٤٠ - وفي انتظار إحراز تقدم على صعيد تخلي الجيش عن مسؤولية توفير أمن السجون، ستواصل البعثة تقديم دعم قوي في مجال توجيه ورصد المتدربين من موظفي السجون الوطنية ومن عناصر القوات المسلحة المكلفين بالأمن في سجن نغاراغبا المركزي وفي معسكر 'كامب دي رو' الملحق بسجن نغاراغبا، كما ستواصل رصد الأوضاع في السجون. وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الشركاء، ستساعد البعثة على أن يتم اختيار وتدريب الموظفين الجدد في السجون بمراعاة الاعتبارات الجنسانية، مع التركيز بشكل خاص على الضباط البالغ عددهم ٢٥٠ ضابطا الذين سيحلّون تدريجيا، على مدى ثلاث سنوات، مكان عناصر القوات المسلحة الذين يقومون حاليا بحراسة سجن نغاراغبا ومعسكر

'كامب دي رو'، كما ستدعم البعثةُ إصلاح ثمانية مرافق سجون في المواقع ذات الأولوية، مع مراعاة ضرورة الفصل بين الذكور والإناث، والبالغين والأحداث المحتجزين. وستقوم البعثة أيضا بتوجيه ورصد سلطات السجون الوطنية خارج بانغي.

تعزيز البيئة الأمنية، بما في ذلك دعم تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، والمشاريع الهادفة للحد من العنف المجتمعي، وإصلاح قطاع الأمن

٤١ - يُوصَى بأن تساعد البعثة على تهيئة بيئة آمنة تفضي إلى الحد من التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة بشكل مستدام، بما في ذلك عن طريق الحوار السياسي، وبرنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وإصلاح قطاع الأمن وتحقيق المصالحة. وستحتفظ البعثة بحضور قوي ومرن، بهدف منع وقوع مواجهات مسلحة هامة وتحديات تواجهها الدولة وبتأمين المناطق الحيوية وطرق الإمداد الرئيسية لكفالة حرية الحركة وتوسيع نطاق بسط سلطة الدولة. وفي إطار العمل مع الشركاء، يُوصى بأن تقدم البعثة الدعمَ أيضا إلى الحكومة على التصدي لمشكلة الضرائب غير القانونية والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية المتصلة بوجود الجماعات المسلحة من خلال اتباع نهوج محددة الأهداف. وسيتعين على البعثة أن تواصل تعزيز التنسيق مع فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي (فرقة العمل)، ولا سيما في ضوء زيادة التقارير المتعلقة بالهجمات التي ينفذها جيش الرب للمقاومة. وستُبقي البعثةُ وجودَها في شرق البلد قيد الاستعراض نظرا لاحتمال خروج أوغندا من فرقةَ العمل بسبب الشواغل المتعلقة بالحماية التي قد تتجسد على أرض الواقع.

٤٢ - وستمكّن البعثة من نزع سلاح المقاتلين السابقين طوعًا باتباع استراتيجية شاملة تراعي الاعتبارات الجنسانية وتستجيب للمتطلبات الجنسانية وتساعد على تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، والمشاريع الهادفة للحد من العنف المجتمعي في المجتمعات المحلية المتضررة من أعمال العنف. وستدعم البعثة أيضا إدماجَ عدد محدود من أفراد الجماعات المسلحة في وكالات الأمن الوطنية، وكذلك ترتيبات أمنية مؤقتة يشارك فيها أفراد من الجماعات المسلحة. وفي انتظار إطلاق البرنامج الوطني، ستواصل البعثة العمليات السابقة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ودعم الجهود التي تبذلها الحكومة للتخطيط وجمع الأموال، ولا سيما من أجل إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية وإدماجهم في قوات الدفاع والأمن والمؤسسات العامة الأخرى. وبمجرد استيفاء الشروط المتعلقة بإطلاق البرنامج الوطني، ستساعد البعثة على تنفيذ البرنامج، بما في ذلك على إطلاق العمليات والانتقال من مواقع مشاريع ما قبل نزع السلاح والتسريح

وإعادة الإدماج إلى مواقع البرنامج الوطني وعلى إنشاء آلية لتحديد هوية المقاتلين الأجانب وإعادتهم إلى أوطانهم. وستكفل البعثة أيضا أن يتم تقييم الأسلحة والذخائر التي تُجمَع في إطار هذه العملية وتخزينها (أو تدميرها عند الاقتضاء) وإدارتها بطريقة مناسبة. ويُوصى بأن تواصل البعثة أيضا مساعدة الحكومة على تنفيذ المشاريع الهادفة للحد من العنف المجتمعي، وكذلك على جمع الأسلحة من الجماعات المحلية، وبأن تواصل دعم جهود المصالحة التي تبذلها الحكومة، في حدود الموارد المتاحة. وفي الوقت نفسه، ستواصل البعثة، بتنسيق وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، تنفيذ ''مبادرة الشباب المعرضين للخطر'' التي أُطلقت في عام ٢٠١٤ إلى جانب تعزيز الجهود الرامية إلى فصل الأطفال عن الجماعات المسلحة.

٤٣ - أما فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، فستقدّم البعثة مشورة استراتيجية وسياسية وتقنية للحكومة من أجل وضع رؤية ثم تصميم وتنفيذ استراتيجية لهيكل قطاع الأمن، بما في ذلك لتعزيز القدرات الوطنية على التصدي لانتشار الأسلحة وضمان فعالية إدارة الأسلحة والذخيرة، وذلك بالتنسيق مع الشركاء الآخرين المشاركين في إصلاح قطاع الأمن. وسيتطلب ذلك ضمان تحديد مسؤوليات كل من قوات الدفاع والأمن الوطنية وغيرها من الكيانات النظامية بشكل واضح. وستقدم البعثةُ الدعم إلى الحكومة لتنسيق المساعدات الدولية المقدَّمة في مجال إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك فيما يتعلق بوضع خطط تطوير للقوات المسلحة، وقوات الشرطة، وجهاز الدرك، والدفاع، وسلطات المياه والغابات، وسلطات إدارة الحدود.

٤٤ - وفي رسالة مؤرخة ٣٠ أيار/مايو وجّهتها إليَّ السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية، أُبلِغتُ بأنه سيتم إنشاء بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في شهر تموز/يوليه لتخلف البعثة العسكرية الاستشارية للاتحاد الأوروبي. وستقوم بعثة الاتحاد الأوروبي بتدريب كتيبتين إلى ثلاث كتائب تابعة للقوات المسلحة خلال فترة ولايتها الأولى ومدتها سنتان، وهي ستضطلع بدور حاسم في إصلاح قطاع الدفاع، بسبل من بينها تقديم المشورة الاستراتيجية إلى وزارة الدفاع وهيئة الأركان العامة. ومن أجل كفالة تقسيم واضح للعمل استنادا إلى المزايا النسبية للبعثتَين، ستكفل بعثة الأمم المتحدة الاتساقَ بين أنشطة الدعم التي تقدمها بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مجال إصلاح قطاع الدفاع وعملية إصلاح قطاع الأمن عموما عن طريق دعم الحكومة لتقديم توجيهات استراتيجية إلى الشركاء الدوليين، ومن بينهم بعثة الاتحاد الأوروبي، وعلى التنسيق مع هؤلاء الشركاء. وإضافة إلى ذلك، يُوصَى بأن تتم العودة التدريجية لوحدات القوات المسلحة التي دربتها بعثة الاتحاد الأوروبي إلى الاضطلاع بالمهام

التنفيذية في ظل تعاون وثيق مع بعثة الأمم المتحدة ووفقا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، من المهم أن نشير إلى أنه رغم الجهود المقررة في مجال إصلاح قطاع الدفاع، سيتعين سد عدد من الثغرات التي تتضمن أهمية التجهيز بالمعدات، وكفالة استمرار إعالة وحدات القوات المسلحة التي تلقت التدريب. وفي أثناء ذلك، سيتعين على الشركاء معالجة مسألة نشر عناصر القوات المسلحة الموجودين حاليًّا في بانغي.

٤٥ - ويُوصَى أيضا بأن تدعم البعثةُ الحكومةَ على وضع وتنفيذ نهج تدريجي وواقعي وملائم لاحتياجاتها إزاء الفرز المحدد الأهداف لقوات الدفاع والأمن، بما في ذلك في سياق إدماج أي عناصر من الجماعات المسلحة في مؤسسات قطاع الأمن. وحتى ذلك الحين، يوُصى بأن تواصل البعثة دعم الحكومة على تنفيذ عملية التحقق البسيط التي تخضع لها حاليا القوات المسلحة، والتي تتضمن فرزا يركز على السّجل المتعلق بحقوق الإنسان، وبأن يتم توسيع نطاق عملية الفرز هذه لتشمل جهازي الشرطة والدرك.

مساعدة الحكومة على مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وكذلك على تعزيز المصالحة

٤٦ - ستواصل البعثة الإسهام في جهود مكافحة الإفلات من العقاب بدعم الآليات القضائية وغير القضائية على الامتثال للقواعد والمعايير الدولية ذات الصلة بالموضوع. وستقوم البعثة أيضا بالترويج لآليات المساءلة ولثقافة المسؤولية، عن طريق إضفاء المزيد من الشفافية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٤٧ - وبالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبمساعدةٍ من الجهات المانحة الثنائية، ستقدم البعثةُ الدعم لتشغيل المحكمة الجنائية الخاصة، بما في ذلك فيما يتعلق بالتوظيف في المحكمة وإدارتها وتوفير الأمن فيها. وستقدم البعثة أيضا المساعدة للسلطات الوطنية، بما في ذلك للمدعي العام الاستثنائي للمحكمة الجنائية الخاصة، من أجل إجراء التحقيقات وتنفيذ استراتيجية ادعاء ذات أولويات مرَّتبة بإحكام تهدف إلى عرض القضايا الهامة على المحكمة في غضون ١٨ شهرا من مباشرة المدعي العام عمله. وستسمح التحقيقات، في جملة أمور، بإرشاد الحكومة عند إصدار مذكرات التوقيف، وستُرشد أيضا تنفيذ ولاية التدابير المؤقتة العاجلة لكي تنفّذ البعثةُ عمليات التوقيف. وستقدم البعثة وشركاؤها في البرنامج المشترك لسيادة القانون الدعمَ أيضا لإنشاء وتنفيذ آليات لحماية الضحايا والشهود.

٤٨ - ويُوصَى بأن تساعد البعثة على إجراء عملية مسح لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكَبة منذ عام ٢٠٠٣، سيُسترشَد بها عند وضع استراتيجية

المقاضاة المشار إليها أعلاه، والإجراءات الجنائية الوطنية، والآليات المحتمل إقامتها في المستقبل لإثبات الحقائق وجبر الضرر وتقديم ضمانات بعدم التكرار. وستواصل البعثة أيضا رصد حالة حقوق الإنسان والتحقيق فيها والإبلاغ عنها للاسترشاد بها في حواراتها مع السلطات الوطنية والجماعات المسلحة والدعوات التي توجهها لها بهدف تقليص الانتهاكات، ومن بينها جرائم العنف الجنسي المتصلة بالنزاع والانتهاكات الجسيمة المرتكبة في حق الأطفال، ولدعم جهود مكافحة الإفلات من العقاب.

٤٩ - وبالتعاون مع الشركاء، ستقدم البعثةُ الدعمَ لمبادرات المصالحة، بسبل من بينها إجراء مشاورات مع السلطات المحلية واللاجئين والمشردين داخليا، والزعماء الدينيين والتقليديين، والجماعات النسائية، والمجموعات الممثلة للشباب، وممثلي الأقليات العرقية والطوائف بشأن مظالمهم؛ وآليات للوساطة وحل النزاعات على الصعيدين الوطني والمحلي؛ ومشاورات وطنية بقيادة الحكومة مع الجماعات المحلية من أجل تعزيز المساءلة والتماسك الاجتماعي، بما في ذلك فيما يتعلق بإعادة إدماج اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا بأمان. وستقوم البعثةُ، بالدعوة إلى اتباع نهج متسق وشامل لتصميم عمليات وآليات العدالة الانتقالية الملائمة من أجل معالجة تركة الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، ومن بينها أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، والجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال، وستدعمُ البعثةُ هذا النهج باعتباره عنصرا أساسيا من عناصر المصالحة.

٣ - الشراكات ودور المجتمع الدولي الأوسع نطاقا

٥٠ - وسيرتكز عمل البعثة على مبادئ التكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة الدولية والمزايا النسبية لكل منها، وسيتم في إطار شراكة مع السلطات الوطنية. وسيُوضع إطار استراتيجي متكامل من أجل تعزيز التعاون وتوضيح الأدوار والمسؤوليات ضمن منظومة الأمم المتحدة.

٥١- ويمكن أن تؤدي هيئات المنطقة دون الإقليمية في وسط أفريقيا والهيئات الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي، دورا حاسم الأهمية في دعم البلد، ولا سيما في مواجهة التحديات المشتركة، بما فيها المسائل الأمنية ذات الاهتمام المشترك، وإدارة التنقل الرعوي الموسمي، وتوفير الدعم المالي أو العيني لأهداف محددة. وستقدم البعثة، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا، الدعم للجهود التي تبذلها السلطات الوطنية لمواصلة انخراط هيئات المنطقة دون الإقليمية والهيئات الإقليمية.

٥٢ - وستولي البعثة الأولوية لدعم الحكومة في إدامة الاهتمام الدولي بالبلد خلال المرحلة المقبلة، بما في ذلك من أجل توليد الموارد الكافية للاحتياجات الإنسانية، وبصفة خاصة في مؤتمر المانحين والمستثمرين الذي سيعقد في بروكسل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وفي هذا الصدد ستسعى البعثة إلى تشجيع الشركاء الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، فضلا عن المانحين الثنائيين والمانحين الآخرين على معالجة المشاكل التي تتجاوز قدراتها، وللعمل معهم ومع السلطات الوطنية لضمان استجابة الهيكل الدولي للواقع الذي سيتبلور بعد الانتخابات.

٥٣ - وإن بناء شراكة قوية مع الحكومة هو أمر ذو أهمية حاسمة للنجاح في تقديم الدعم الدولي، وستُعزز هذه الشراكة من خلال الإطار المقترح للمساءلة المتبادلة. وأنشأت الحكومة لجنة مشتركة بين الوزارات كلفتها بأن تضع مع الشركاء الدوليين إطارا من هذا القبيل يستند إلى الالتزامات والأطر الوطنية والإقليمية والدولية القائمة، بما في ذلك نتائج منتدى بانغي. وسيكون من الضروري ضمان ربط هذا الإطار على نحو فعال بالتقييم الجاري بشأن بناء السلام والتعافي الذي سيسترشد به في مؤتمر المانحين المقرر عقده.

٥٤ - وسيعتمد تنفيذ استراتيجية البعثة على استخدام الاتصالات الاستراتيجية بوصفها أداة حيوية ترتكز عليها أعمالها. وستتواصل البعثة، في جملة أمور، بوضوح وبانتظام مع الجماهير الرئيسية المستهدفة، بشأن ولايتها، ولا سيما خارج بانغي، مع التركيز على تلبية التوقعات والدعاية للأعمال التي تقوم بها البعثة لدعم نزع سلاح الجماعات المسلحة والمشاركة السياسية والحوار، مع التركيز على المصالحة.

٤ - التداعيات على مستوى القوام العسكري وقوام الشرطة والدعم

٥٥ - نظرا إلى استمرار هشاشة الحالة الأمنية، وبعد أخذ الإعلان عن مغادرة قوات عملية سانغاريس الفرنسية في الاعتبار، يُوصى بالإبقاء على القوام العسكري وقوام الشرطة المأذون بهما حاليا للبعثة. وسيظل قوام الأفراد النظاميين المأذون به قيد الاستعراض عن كثب حسب التغيرات التي تطرأ على الوضع في الميدان. وقد يُنظر في تغيير قوام العنصرين، بما في ذلك احتمال خفض قوام العنصر العسكري، بعد إحراز تقدم صوب تنفيذ استراتيجية البعثة.

٥٦ - ويجري تعزيز قدرات العنصر العسكري للبعثة بنشر عدد إضافي من مضاعفات القوة ضمن قوام القوات المأذون به، بما في ذلك سرية للقوات الخاصة، وقوة رد سريع متعددة الوظائف وزيادة الوعي بالأوضاع السائدة في المنطقة باستخدام منظومة جوية غير مأهولة. وستتواصل الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الوحدات الموجودة التابعة للبعثة. وبالإضافة إلى

ذلك، سيُعدَّل عدد المفرزات العسكرية المنشورة وسيتم تجميعها، بما في ذلك من أجل تركيز القوة في قواعد عمليات دائمة أكبر حجما من أجل السماح، في جملة أمور، بإجراء دوريات على نطاق أوسع. وستتمكّن القوة، بفضل القدرات الجديدة التي ستقترن مع تغيير في نمط النشر، من إبراز تأثيرها العسكري على نحو أفضل في سبيل حماية المدنيين، وخلق بيئة تمكينية لتقديم المساعدة الإنسانية ومعالجة التهديد الذي تفرضه الجماعات المسلحة، وترشيد موارد البعثة في الوقت نفسه. وسيتطلب التغيير في التموضع زيادةً في تنقل القوة. وسيتم استعراض احتياجات القوة من النقل الجوي مع مراعاة الاحتياجات اللوجستية والعسكرية. وستُعزَّز الجهود التي تبذلها البعثة لتطوير الهياكل الأساسية بالاستعاضة عن وحدتين من وحدات الإشارات الثلاث بوحدة هندسة عسكرية رابعة.

٥٧ - وستنقُل البعثةُ ثلاث وحدات من وحدات الشرطة المشكلة الموجودة حاليا في بانغي إلى بامباري وبريا وكاغا باندورو لتعزيز حماية المدنيين. وسيتم ذلك بالتعاون مع الحكومة التي ستنقل تدريجيا مهام الحراسة الثابتة في بانغي إلى المؤسسات الأمنية الوطنية. وقد يتعين زيادة استعراض نشر وحدات الشرطة المشكلة وضباط شرطة فرديين، إذا طرأت احتياجات ناجمة عن مهام إضافية متعلقة بأمن السجون، وإنشاء المحكمة الجنائية الخاصة، وتنفيذ خطة تطوير الشرطة والدرك، وتأمين مواقع للمشردين داخليا ومناطق للعائدين طوعًا في نهاية المطاف.

٥٨ - ونظرا للتحديات الهيكلية الكبيرة الكامنة عند تنفيذ عملياتٍ في جمهورية أفريقيا الوسطى، ستستكشف البعثة المزيد من النهج المبتكرة لدعم تنفيذ الولاية. وستُستغَل التكنولوجيات الجديدة إلى أقصى حد. وستضع البعثة تصورا عملياتيا مشتركا للبعثة بإدماج مختلف أجهزة الاستشعار، بما في ذلك الكاميرات، والمنظومات الجوية غير المأهولة، ومنطاد، وأجهزة استشعار ثابتة ومتنقلة، في إطار واحد. وستدرس البعثة أيضا إمكانية استخدام مواد قابلة لإعادة الاستخدام ومعدات خفيفة قابلة للنقل وصغيرة الحجم، لإتاحة عمليات النشر السريع. وستسعى البعثة لإقامة شراكات من أجل زيادة التآزر، بما في ذلك مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، من أجل تعزيز استخدام الخدمات المشتركة وتقاسم الموارد، بما في ذلك بتقاسم أماكن العمل. ويستدعي رفاه الأفراد وتحسين ظروف عملهم أيضا التركيز العاجل على الاهتمام بهم عن كثب، أما أسباب ارتفاع معدلات الاعتلال والوفيات بين موظفي البعثة فستعالَج بتوفير استجابات طبية أقوى.

٥٩ - وسيجرى قريبا استعراض لملاك الموظفين المدنيين لكفالة تطويع الهيكل الوظيفي والجغرافي والملاك الوظيفي للبعثة لملاءمة ولايتها الجديدة. وستجري البعثة أيضاً دراسة

معيارية بيئية للحد ما أمكن من الأثر البيئي المترتب على عملياتها وخفض استهلاكها من الموارد الطبيعية وإنتاجها من النفايات. وستقوم البعثة باستمرار بإعادة تقييم ممارساتها وتدابيرها ومواردها في مجال إدارة الأمن وتعزيزها لضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة وعملياتها.

رابعاً - الملاحظات

٦٠ - واجهت جمهورية أفريقيا الوسطى في أوائل عام ٢٠١٣ مستويات هائلة من العنف، وتشرد السكان بأعداد غفيرة، والانهيار التام لمؤسسات الدولة. وحثثتُ المجتمع الدولي آنذاك على التصرف بسرعة لوقف العنف بطريقة مستدامة. وأوصيتُ بأن يأذن مجلس الأمن بإنشاء البعثة، مع التأكيد على أن يكون نشرها جزءا من مشاركة أوسع نطاقاً وأطول أجلا للمجتمع الدولي لمساعدة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها على التصدي لأسباب النزاع الجذرية وإعادة بناء الدولة. وشددتُ أيضاً على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل سريع للأزمة وأن نشر البعثة يجب أن يقترن بالتزام سياسي من أصحاب المصلحة الوطنيين بكفالة الاضطلاع في جملة أمور بعملية سياسية شاملة وتحقيق الإدارة المتسمة بالشفافية.

٦١ - ويشكل إتمام العملية الانتقالية بنجاح ونقل السلطة بطريقة سلمية بعد عامين فقط من إنشاء البعثة معلمين رئيسيين. ومع ذلك، فإن هذه المكاسب هشة ويمكن أن تضيع. وتسنح في الوقت الحالي فرصة فريدة لتعزيز مكاسب المرحلة الانتقالية وتهيئة الأوضاع اللازمة لتحقيق السلام المستدام والتعافي الاجتماعي والاقتصادي. وسيتعين على السلطات المنتخبة أن تقود هذه الجهود وتبرهن على قدرتها على الحكم بطريقة شاملة للجميع ومتسمة بالشفافية، إلا أن الدعم المتواصل والمستدام المقدم من المجتمع الدولي سيكون أمراً لا غنى عنه. وفي هذا الصدد، أرحب بمساعي الرئيس توادیرا للتواصل مع الجماعات المسلحة ورؤيته بشأن وضع عملية لإنهاء أسباب وجودها. وأشجع الرئيس والحكومة على متابعة هذه العملية بروح المصالحة الوطنية والشمولية، استرشادا بالمبادئ والتوصيات المنبثقة عن منتدى بانغي، من أجل التوصل إلى سلام واستقرار دائمين. وأحث الجماعات المسلحة على الانخراط في هذه العملية بحسن نية. وحتى يتحقق النجاح لأي جهد شامل يبذل للحد من التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة، سيلزم إحراز تقدم في المجالات الرئيسية ذات الأولوية التي حددها الرئيس، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن؛ وإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك إصلاح القوات المسلحة ؛ ومكافحة الإفلات من العقاب؛ ودعم العدالة والمصالحة وإعادة بسط سلطة الدولة؛ وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٦٢ - وسيكون وجود جهاز أمني ذي مصداقية ويعمل بكامل طاقته على أساس رؤية وطنية لمنظومة الأمن في البلد عاملا جوهريا لضمان العودة المستدامة إلى الاستقرار. وتمثل إعادة نشر قوات دفاع وأمن محترفة وخاضعة للمساءلة أولوية مهمة للبلد. وسيكون من الأمور الحيوية ضمان مواكبة عملية إعادة نشر قوات الأمن، بما في ذلك وحدات القوات المسلحة التي ستتولى تدريبها بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي، في إطار جهود شاملة لإصلاح قطاع الأمن تسفر عن تعيين حدود واضحة لمهام القوات المختلفة وتحويل قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي إلى قوات تتميز بالمهنية والتعددية العرقية وتكون خاضعة للمساءلة ومتوازنة إقليمياً، وخاضعة للرقابة المدنية ولإشراف مؤسساتٍ منتخبة بطريقة ديمقراطية. وأحث الحكومة على اعتماد سياسة للأمن الوطني تستند إلى المشروع الذي أقرته السلطة الانتقالية. وأكرر تشجيعي للحكومة على تيسير التوصل إلى اتفاق بشأن هيكل ومهام قوات الدفاع والأمن المستقبلية في البلد، بسبل تشمل الحوار مع الجماعات المسلحة، فيما يتعلق بإدماج العناصر التي خضعت للفرز المحدد الأهداف.

٦٣ - وأشجع أيضا سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على إعطاء الأولوية لتطوير قوات درك وأجهزة الشرطة الوطنية المحترفة والخاضعة للمساءلة التي ينبغي أن تتولى تدريجيا مهام حفظ القانون والنظام في بانغي وفي جميع أرجاء البلد. ويتعين على أجهزة الشرطة والدرك الوطنية أن تتولى مسؤولياتها المشروعة عن القانون والنظام، ويجب أن تتخلى القوات المسلحة عن تلك المسؤوليات. وفي انتظار ذلك، أحيط علما بطلب الرئيس بأن تواصل البعثة أداء ولايتها المتصلة باعتقال الأشخاص واحتجازهم بموجب التدابير المؤقتة العاجلة المبينة في الفقرة ٣٢ (و) '١' من منطوق القرار ٢٢١٧ (٢٠١٥). وأحث أيضاً الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة لندب المدعي العام الاستثنائي الدولي للمحكمة الجنائية الخاصة في الوقت المناسب وأدعو السلطات الوطنية إلى تنفيذ الإصلاحات اللازمة لإنشاء نظام للعدالة والسجون يخضع للمساءلة ويتسم بالفعالية وجهاز قضائي مستقل، يتوليان تدريجيا تقديم الخدمات الأساسية المتعلقة بسيادة القانون في المجالات ذات الأولوية.

٦٤ - وعلى الرغم من التقدم المحرز خلال المرحلة الانتقالية، لا يزال البلد يواجه تحديات هائلة. وسيكون وضع إطار للمساءلة المتبادلة ركيزة مهمة للشراكة بين جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الدوليين والإقليميين، وأرحب بالتقدم المحرز في هذا الصدد تحت قيادة جمهورية أفريقيا الوسطى. وأرحب أيضاً بالتزام الرئيس توادیرا بالعمل بصورة وثيقة مع المجتمع الدولي في وضع خطة وطنية للتعافي وبناء السلام، تكون ذات أولوية ومقدرة التكاليف، قبل مؤتمر المانحين المزمع عقده في بروكسل في تشرين الثاني/نوفمبر. ومن

الضروري أن يكون إطار المساءلة المتبادلة والخطة الوطنية للتعافي وبناء السلام جزءا من مجموعة إجراءات متكاملة ومتسقة تستند إلى منظومة مناسبة وموحدة للمتابعة يتم تطويعها لملاءمة واقع جمهورية أفريقيا الوسطى.

٦٥ - ولا يزال نطاق الاحتياجات الإنسانية والتشرد في البلد وخارجه يثير الجزع. ففي حين انخفضت في العام الماضي مستويات تمويل المساعدة الإنسانية بمقدار النصف، تضاعف انعدام الأمن الغذائي. فمن بين كل شخصين من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، يواجه شخص الجوع في الوقت الحالي، ولا يزال هناك ٢,٣ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية بصفة عاجلة. وإضافةً إلى ذلك، يظل هناك مليون شخص من مواطني البلد مشردين قسراً ويجب أن تظل إعادة إدماجهم بشكل آمن ومستدام أولوية رئيسية وكذلك مؤشرا لقياس مدى التقدم المحرز في عملية بناء السلام في البلد. وأحثُّ المانحين على المساهمة من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، بما فيها الاحتياجات المبينة في خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦.

٦٦ - وإضافةً إلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي الواردة في هذا التقرير، أوصي بأن تجدد ولاية البعثة لفترة ١٨ شهرا، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بقوامها الأقصى المأذون به حاليا البالغ ٧٥٠ ١٠ من الأفراد العسكريين، بمن فيهم ٤٨٠ من المراقبين العسكريين وضباط الأركان العسكريين، و ٠٨٠ ٢ من أفراد الشرطة، منهم ٤٠٠ ضابط شرطة و ٦٨٠ ١ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، و ١٠٨ من موظفي السجون.

٦٧ - وإضافةً إلى مواصلة إعطاء الأولوية لمسألة حماية المدنيين ودعم تهيئة الظروف المؤاتية لإتاحة إيصال المساعدة الإنسانية، أوصي بأن تبين ولاية البعثة أن الهدف الاستراتيجي للبعثة هو الحد من التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة من خلال التنفيذ المتسلسل وذي الأولية للاستراتيجية الثلاثية الأبعاد المبينة في الفقرات ٣٢-٤٧ أعلاه، مع الأنشطة المبينة فيها. وأرى أن البعثة، بتنفيذها للنهج المبين في هذا التقرير، ستدخل المرحلة التالية وهي مشكّلة ومكيّفة كما ينبغي مع بيئة ما بعد المرحلة الانتقالية على النحو الذي طلبه مجلس الأمن. على أن تنفيذ الولاية سيتوقف على تولي جمهورية أفريقيا الوسطى زمام القيادة وملكية العملية، وتوفر الدعم الدولي المستدام، وضرورة تجنب الدخول في حالة تبعية قد يصعب إنهاؤها.

٦٨ - وإن الموقف الجديد والتمهيد للقدرات الإضافية، ضمن حدود القوام الأقصى المأذون به حاليا، سيعززان بدرجة كبيرة إلمام البعثة بالحالة وكفالة اضطلاعها بالعمليات بمرونة أكبر. وفي ظل ذلك، لا يمكن المبالغة في التشديد على ضرورة تعزيز قدرات بعض الوحدات.

وأحث البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة على اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة بلوغ وحدات البعثة قدراتها التشغيلية الكاملة. ويساورني القلق إزاء ورود تقارير عن زيادة الهجمات في جنوب شرق البلد التي تعزى إلى جيش الرب للمقاومة وغيره من الجماعات المسلحة. وأوصي بأن تواصل البعثة جهودها لحماية المدنيين من خلال تعزيز التنسيق مع فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي. وفي ضوء اعتزام أوغندا سحب كتيبتين من فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي، فإن البعثة ستبقي قيد الاستعراض جهود الحماية التي تبذلها وانتشار قواتها في الجنوب الشرقي.

٦٩ - وسيكون للعمل مع جميع الشركاء المعنيين، بمن فيهم فريق الأمم المتحدة القطري، أهمية حاسمة لإنجاح النهج المقترح الوارد في هذا التقرير. وسيتطلب ذلك اتباع نهج متسق لتعظيم أثر الدعم الذي نقدمه. ولذلك أوصي بتعزيز الدور الذي تضطلع به البعثة دعما لجهود الحكومة الرامية إلى تنسيق المساعدة الدولية خلال فترة الولاية التالية. والأمم المتحدة ملتزمة بمواصلة العمل مع الشركاء في المنطقة دون الإقليمية وفي المنطقة الذين اضطلعوا بدور حيوي خلال المرحلة الانتقالية، بمن فيهم الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وكذلك مصرف التنمية الأفريقي. وسيكون للجنة بناء السلام أيضا دور مهم في تنسيق وحشد الدعم المقدم من الشركاء لجهود بناء السلام.

٧٠ - وستظل البعثة تواجه تحديات في تنفيذها لولايتها نتيجة للقيود الهيكلية المتأصلة المرتبطة بالعمل في بلد غير ساحلي، حيث يصعب بوجه خاص الاضطلاع بالعمليات لأسباب منها محدودية عدد مقدمي الخدمات الموثوقين. وإنني ملتزم بتقدم دعم يتسم بالفعالية والكفاءة والسرعة مع السعي إلى اتباع نهج يراعي الموارد والبيئة. وعلى النحو المشار إليه في هذا التقرير، سيتحقق ذلك بتحديد الشركاء المحتملين الجدد وتعزيز أوجه التآزر مع مقدمي الخدمات القائمين، مع تشجيع المبادرات المشتركة وتبادل الموارد وتقاسم أماكن العمل متى أمكن. وستعمل الأمم المتحدة أيضاً على تحسين الأوضاع المعيشية وظروف العمل خارج بانغي، مع تسريع وتيرة تعيين الأفراد ذوي المهارات اللازمة لدعم البعثة بصورة ناجحة في المرحلة التالية. وسيتم ذلك من خلال تنفيذ مجموعة من التدابير الرامية إلى الحد من الآثار البيئية التي تخلفها البعثة مع تعظيم الاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، تمشيا مع التزامي بجعل الأمم المتحدة نموذجا للممارسات المستدامة.

٧١ - ويتملكني شعور بالسخط إزاء استمرار ورود تقارير بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين، لا سيما من قبل بعض من أفراد البعثة والقوات الدولية الأخرى. وأتوقع التقيد بأرفع معايير السلوك من جميع أفراد الأمم المتحدة المدنيين والنظاميين. وأؤكد من جديد أنه

يجب على جميع أفراد الأمم المتحدة الامتثال للسياسة التي رسمتُها بشأن عدم التسامح مطلقا إزاء سوء السلوك. ورغم إحراز تقدم تحت قيادة ممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس البعثة، بارفيه أونانغا – أنيانغا، في الوقاية والإبلاغ والتنسيق واتباع نهج يركز على الضحايا في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيان، فإن البعثة ستواصل التركيز على تعزيز وتحسين هذه الآليات بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القُطري. وما زلت ملتزماً التزاماً كاملاً بكفالة تقديم مرتكبي هذه الانتهاكات المروعة إلى العدالة. وأدعو مجددا البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة إلى اتخاذ تدابير وقائية قوية ومعززة قبل نشر قواتها وضمان اتخاذ إجراءات تأديبية سريعة ومناسبة وإجراء التحقيقات لكفالة محاسبة المسؤولين وتحقيق العدالة للضحايا. وستواصل الأمم المتحدة بالتوازي مع ذلك تنفيذ مجموعة من التدابير تمشيا مع القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦) وتوصيات فريق الاستعراض المستقل الخارجي المعني بحالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين المرتكبة من قبل قوات حفظ السلام الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٧٢ - وأود أن أُعرب عن امتناني لممثلي الخاص على ما بذله من جهود دؤوبة في الاضطلاع بولاية البعثة. وأشعر بامتنان عميق للعمل الذي يقوم به موظفو البعثة المدنيون والنظاميون، رجالا ونساءً، وفريق الأمم المتحدة القطري في بيئة صعبة. وأعرب أيضا عن امتناني لعبد الله باتيلي، ممثلي الخاص لوسط أفريقيا، لما قام به من عمل في هذه المنطقة دون الإقليمية بالتنسيق مع البعثة. وأتوجه بالشكر إلى البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والشركاء الدوليين، والمنظمات المتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، على جهودهم المستمرة لدعم شعب جمهورية أفريقيا الوسطى وسلطاتها في سعيها إلى تحقيق السلام والاستقرار. ومستقبلا، سيكون تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الحكومة والبعثة، على وجه الخصوص، أساسياً لكفالة التنفيذ الفعال للدعم المقدم من المجتمع الدولي للجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم والتعافي في جمهورية أفريقيا الوسطى.